Document: EB 2007/92/R.17
Agenda: 10(d)(ii)
Date: 20 November 2007
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جمهورية مولدوفا

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المجلس التنفيذي – الدورة الثانية والتسعون
روما، 11–13 ديسمبر/كانون الأول 2007

للاستعراض

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Pietro Turilli
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2303 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.turilli@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

خريطة 1: عمليات الصندوق في البلدخريطة 2: مؤشر الحرمان المضاعف 2005 iii

خريطة 2: مؤشر الحرمان المضاعف 2005 iv

موجز الاستراتيجية القطرية iv

موجز الاستراتيجية القطرية v

أولا – المقدمة 1

ثانياً – السياق القطري 1

ألف – السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي 1

باء – السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي 6

ثالثاً – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد 8

ألف – النتائج السابقة والأثر والأداء 8

باء – الدروس المستفادة 9

رابعاً – الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق 10

ألف – ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري 10

باء – الأهداف الاستراتيجية 11

جيم – فرص الابتكار 12

دال – استراتيجية الاستهداف 13

هاء – الصلات السياساتية 13

خامساً – إدارة البرنامج 14

ألف – إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 14

باء – إدارة البرنامج القطري 14

جيم – الشراكات 15

دال – الاتصالات وإدارة المعرفة 15

هاء – إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 16

واو – المخاطر وإدارة المخاطر 18

الذيول

الذيل الأول – العملية التشاورية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

الذيل الثاني – الخلفية الاقتصادية القطرية

الذيل الثالث – إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

الملفات الرئيسية

الملف الرئيسي 1 – الفقر الريفي وقضايا القطاع الزراعي/الريفي

الملف الرئيسي 2 – مصفوفة المنظمات (تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر)

الملف الرئيسي 3 – المبادرة التكميلية للجهة المانحة/إمكانات الشراكات

الملف الرئيسي 4 – تحديد المجموعة المستهدفة، وقضايا الأولويات، والاستجابة المحتملة

خريطة 1: عمليات الصندوق في البلد

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

الخريطة من تجميع الصندوق

خريطة 2: مؤشر الحرمان المضاعف 2005

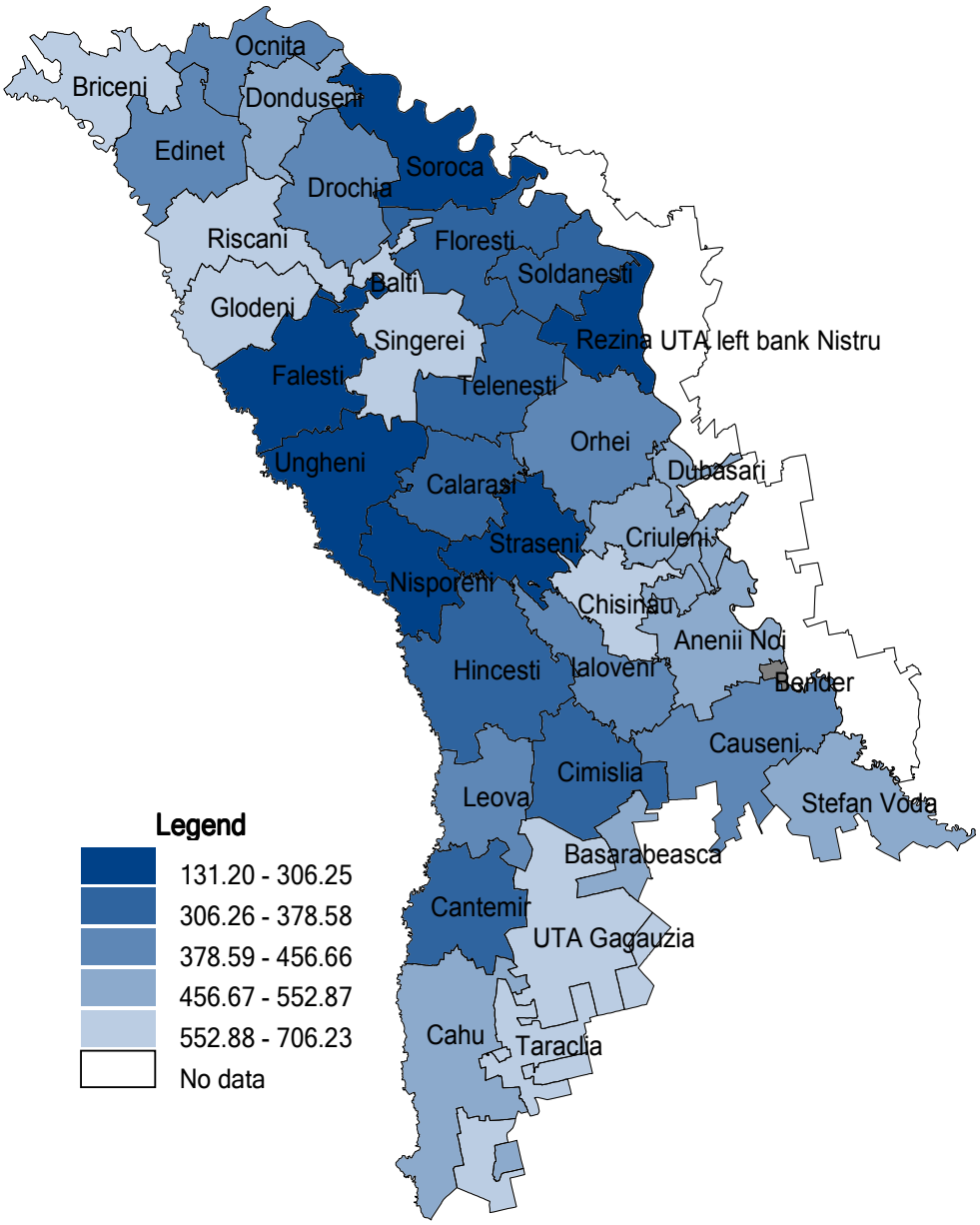

المصدر: تقرير عن الفقر والأثر السياساتي، وزارة الاقتصاد والتجارة، جمهورية مولدوفا 2005.

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

موجز الاستراتيجية القطرية

1- يعد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا البرنامج الثاني لجمهورية مولدوفا، ويغطي الفترة 2007–2012، ومن المتوقع أن يزيد اندماج برنامج الصندوق في الاستراتيجيات والخطط الوطنية. وقد جاء البرنامج نتيجة لعملية استشارية بمشاركة الحكومة والجهات المانحة ومؤسسات المجتمع المدني. وتتناغم الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية مع وثيقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر الوطنية والخطة الإنمائية الوطنية وتتماشى كذلك مع الإطار الاستراتيجي للصندوق ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

2- تعد مولدوفا أفقر بلد في أوروبا، ويبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 812 دولارا أمريكيا. يؤثر الفقر على حياة ثلث السكان ويعاني حوالي 16 في المائة من الفقر الشديد. ويعد الفقر بشكل رئيسي ظاهرة ريفية حيث يُصنف حوالي 21 في المائة من سكان الريف على أنهم شديدو الفقر. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من النمو الاقتصادي، فإن معدل الفقر يزداد بانتظام. وتعد الهجرة حالياً الاستراتيجية الرئيسية للتأقلم: فقد هاجر حوالي 30 في المائة من السكان وتمثل التحويلات التي يرسلونها الآن 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

3- مولدوفا بحاجة إلى خلق فرص عمل ورعاية تنمية الاقتصاد الريفي إذا ما كانت ستنجح في الحد من تدفق المهاجرين ومعالجة آثار التحويلات على الاقتصاد الوطني والتي تشتمل على عجز متزايد في ميزان الحساب الجاري وازدياد قوة العملة المحلية والتضخم. إن الاعتماد على التحويلات يُعّرض البلد أيضاً إلى خطر انخفاض الدخول الذي قد يسبب زيادة حادة في معدلات الفقر على مستوى البلد كله إذا ما انخفضت معدلات التحويلات.

4- يتمثل الهدف الاستراتيجي الكلي لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في زيادة تطوير اقتصاد سوق ريفي يحد من الفقر ويستند إلى الأعمال الزراعية وغير الزراعية الأسرية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال هدفين استراتيجيين.

الهدف الاستراتيجي 1: إنشاء روابط تسويقية مناصرة للفقراء. إنشاء روابط تسويقية لتمكين فقراء الريف من توليد الدخل من خلال تقديم الدعم لسلاسل القيمة للسلع التنافسية، ومنها خدمات تطوير الأعمال وجمعيات المنتجين، وتحقيق مقاييس الجودة العالمية في الإنتاج والتصنيع والتغليف.

الهدف الاستراتيجي 2: تشجيع الحصول على الخدمات المالية. تشجيع الحصول على المجموعة الكاملة من الخدمات المالية الملائمة والمعممة مع تركيز خاص على المنتجات التي تدعم المجموعات الأكثر عرضة للخطر والأفقر في المناطق الريفية.

5- سيحقق الصندوق هذه الأهداف الاستراتيجية خلال فترة تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من خلال الحوار السياساتي المتعلق بقضايا مختارة هامة للبرنامج القطري، ومن خلال تمويل برنامجين استثماريين وأنشطة تكميلية ممولة من خلال المنح. ونظراً لمهمة الصندوق وعدد الجهات الفاعلة المؤسسية الأخرى المتواجدة في مولدوفا والاحتياجات لمكافحة الفقر الريفي، سيكون تطوير استراتيجية شراكة مع الجهات المانحة الأخرى ذات الأولويات المشتركة عنصراً هاماً في الاستراتيجية القطرية للصندوق.

جمهورية مولدوفا

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1- يعد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا البرنامج الثاني لجمهورية مولدوفا. وكان المجلس التنفيذي قد وافق على وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الأولى التي غطت الفترة 2002–2006 في عام 2002. ويغطي برنامج الفرص الاستراتيجية هذا الفترة 2007–2012.

ثانياً – السياق القطري

ألف – السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي

الخلفية الاقتصادية للبلد

2- تعد مولدوفا ثاني أصغر عضو في كمنولث الدول المستقلة. وهي بلد غير ساحلي تبلغ مساحته 700 33 كم^2 وعدد السكان المقيمين 3.3 مليون نسمة، مما يعني أن الكثافة السكانية تبلغ 129 شخصاً لكل كم^2. وهذه الكثافة تعد الأعلى بين بلدان الاتحاد السوفييتي السابق. ويعيش 21 في المائة من السكان في مدينتين رئيسيتين هما العاصمة شيسيناو وبالتي، ويعيش 61.3 في المائة من السكان في المناطق الريفية.[1]

3- في عام 2005، قُدر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بـــ 812 دولاراً أمريكياً مما يجعل مولدوفا بلداً منخفض الدخل. ويمثل هذا الرقم تحسناً ملحوظاً ويعكس نمواً تراكمياً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 43 في المائة خلال الفترة 2000–2005، جاء بعد الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي البالغ حوالي 60 في المائة بين عامي 1993 و1999. وفي عام 1995، كانت حصص قطاعات الخدمات والصناعة والإعمار والزراعة متساوية في الناتج المحلي الإجمالي ولكن بحلول عام 2005 أصبحت حصص القطاعات كما يلي: الخدمات التي تضم النقل والاتصالات 54.5 في المائة، والصناعة 17 في المائة، والصناعة التحويلية 14.5 في المائة، والزراعة 14.3 في المائة.

4- كان الانهيار الاقتصادي المأساوي في التسعينات وراء الزخم الكبير نحو الهجرة جاعلاً مولدوفا أحد أكثر بلدان العالم هجرة واعتماداً على التحويلات. ويعمل حالياً 27 في المائة على الأقل من سكان مولدوفا ممن هم في سن العمل في الخارج وعلى الأغلب بشكل غير قانوني. وفي عام 2006 بلغت تحويلات المهاجرين إلى ذويهم في مولدوفا حوالي 855 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل ثلث مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

[1] المعلومات السكانية مأخوذة من أحدث تعداد للسكان (2004) وهي لا تشتمل على معلومات من ترانسنيستريا وهي منطقة انفصالية بين الحدود الأوكرانية والضفة الشرقية لنهر دنيستير انفصلت عن مولدوفا في عام 1992 بعد نشوب نزاع عسكري.

5- بالنتيجة، تتمثل الخاصة الرئيسية المميزة للاقتصاد في مولدوفا حالياً في ضعفه الشديد تجاه الصدمات الخارجية الناتجة عن اعتماده على أسواق التصدير المحدودة وغير المستقرة والتحويلات والإنفاق غالباً على استهلاك المواد المستوردة بدلاً من الاستثمار في الإنتاج المحلي. وفي هذا السياق، تثير نوعية واستدامة النمو المحرز منذ عام 2000 المخاوف.

الزراعة والفقر الريفي

6- **الزراعة.** تمثل الزراعة والصناعات الزراعية حوالي 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و59 في المائة من قيمة الصادرات، وتوفر 43 في المائة من فرص العمل. ولكن راوح متوسط النمو منذ عام 2000 فقط بين اثنين وثلاثة في المائة سنوياً، وما زالت مساهمة القطاع النسبية في الاقتصاد تنخفض على الرغم من أن 61.3 في المائة من السكان يعيشون في المناطق الريفية، كما ورد أعلاه.

7- هناك عدد من العوائق التي تعرقل النمو الزراعي الكلي. إذ يتجه كبار المزارعين إلى إنتاج المواد الأولية ذات القيمة المنخفضة، على الرغم من أن درجة تطور أسلوب عملهم والأسواق المستقرة نسبياً قد تجلب عوائد جذابة لعدد صغير من المستثمرين. ويستطيع صغار المزارعين إنتاج المحاصيل ذات القيمة الأعلى مثل الفواكه والخضار ولكنهم يعانون من عدم توفر المعرفة والتقنيات الملائمة وانخفاض أسعار الإنتاج وارتفاع أسعار المدخلات وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق. وتشتمل العوامل التي تساهم في عدم الوصول إلى الأسواق على ضعف مقاييس الجودة والسلامة للإنتاج؛ عدم كفاءة سلاسل توريد السلع وعدم وجود منظمات المنتجين؛ وضعف البنية الأساسية المادية. ومن الناحية المالية، يعد دعم الحكومة للزراعة المتراوح بين اثنين وأربع في المائة من الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً، وتم تحويل الدعم إلى تقديم الإغاثة قصيرة الأمد للدخل بدلاً من تحفيز الاستثمارات طويلة الأمد.

8- تعاني مولدوفا بشكل متزايد من الظروف الناتجة عن التغيير المناخي والتي من المتوقع أن تتسبب في "... تزايد جفاف الأراضي في مولدوفا وبشكل خاص خلال فترات نمو المحاصيل".[2] وفي تقرير حديث أشار البنك الدولي إلى التوجه العام نحو ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض الرطوبة (كما ظهر خلال الجفاف الشديد الذي حدث في صيف هذا العام) واحتمال تأثير التغيّر المناخي على تكرار وشدة حدوث عدد من التهديدات الرئيسية ومنها التآكل والجفاف والفيضانات.[3]

9- **الفقر الريفي.** شهدت مولدوفا انخفاضاً ملحوظاً في معدل الفقر منذ عام 1999 إلى عام 2005: ففي عام 2005 كان ثلث سكان مولدوفا يعانون من الفقر و16 في المائة منهم من الفقر الشديد بالمقارنة مع 73 في المائة و60 في المائة على التوالي في عام 1999. ويعد الفقر بشكل رئيسي ظاهرة ريفية: ففي عام 2005، كان تفشي الفقر المطلق والشديد في المناطق الريفية 36 في المائة و21 في المائة بالمقارنة مع 34 في المائة و18 في المائة في المدن الصغيرة، و6 في المائة و2 في المائة في المدن الكبرى.

10- مؤخراً وعلى الرغم من النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ 7.1 في المائة في الفترة 2004–2005، ارتفع الفقر المطلق بنسبة 3 في المائة خلال الفترة نفسها ليعكس وللمرة الأولى اتجاه الميل نحو انخفاض الفقر الذي رافق عملية استرداد الاقتصاد لعافيته منذ عام 1999. وكذلك ازداد معدل

[2] ر، كوروبوف، تقديرات آثار التغيّر المناخي على إنتاج المحاصيل في جمهورية مولدوفا، معهد الجغرافيا، أكاديمية مولدوفا للعلوم، يوليو/تموز 2006.

[3] الإنتاجية الريفية في مولدوفا – إدارة التعرض للمخاطر الطبيعية، البنك الدولي، مايو/أيار 2007.

عدم المساواة المقاس بمعامل جيني للإنفاق الاستهلاكي للمرة الأولى من 0.36 في المائة في عام 2004 إلى 0.38 في المائة في عام 2005. والحقيقة أن معدل الاستهلاك لغالبية السكان يتركز بالقرب من خط الفقر المطلق بينما تتمتع مجموعة محدودة بمستويات مرتفعة للاستهلاك مما يشير إلى الغياب الكلي تقريباً للطبقة الوسطى في مولدوفا. بالإضافة إلى ذلك، يعد الارتفاع الأخير في معدلات الفقر الكلي بشكل رئيسي ظاهرة ريفية حيث ازداد معدل الفقر المطلق في المناطق الريفية بنسبة 5 في المائة عن أدنى معدل مسجل لتفشي الفقر والبالغ 31 في المائة في عام 2003.

11- يتميز الفقر الريفي في مولدوفا بشكل متزايد بما يلي: (i) استمرار هجرة الشباب من المناطق الريفية؛ (ii) الانخفاض الناتج في نسبة السكان النشيطين اقتصادياً؛ (iii) عدم الاستثمار في المناطق الريفية باستثناء الأنشطة الزراعية واسعة النطاق التي تتميز بكثافة استخدام رأس المال وتوليد عدد محدود من فرص العمل؛ (iv) ارتفاع تكاليف المعيشة. ويزداد هذا الوضع تأزماً بسبب ضعف استهداف المساعدة الاجتماعية والمعاشات التقاعدية وعدم مجاراتها للاحتياجات المتزايدة لفقراء الريف.

12- لا يؤثر الفقر في مولدوفا على الفئات المعرضة للخطر تقليدياً مثل الأقل تعليماً وغير المؤهلين والعاطلين عن العمل لفترات طويلة فحسب وإنما نجد من هم قادرون على العمل ومؤهلون ويتمتعون بصحة جيدة إلا أنهم يعانون من البطالة المقنعة أو تدني الرواتب. وبالتالي، وعلى الرغم من أن 68 في المائة من جميع الأسر الفقيرة لديها رب أسرة موظف إلا أنها لا تستطيع الخروج من الفقر بسبب تدني مستويات الرواتب. وبشكل خاص تعد الأسر التي يعمل رب الأسرة فيها في مجال الزراعة أكثر عرضة للخطر. وفي عام 2005، كانت نسبة 46 في المائة من الأسر التي يترأسها مزارعون فقيرة وكذلك نسبة 16 في المائة من الأسر التي يترأسها العمال الزراعيون بالأجرة.[4] تاريخياً، كانت الدخول الزراعية أقل من مستوى الكفاف الشهري الأدنى المطلوب ولم تصل إلى المستوى المطلوب إلا في عام 2005 عندما وصلت إلى 600 ليو مولدوفي. وبالمقارنة، بلغت الدخول الشهرية للعاملين في الصناعة والتجارة خلال الفترة نفسها 200 1 ليو مولدوفي. ومن الواضح أن خلق فرص عمل في القطاع الريفي يعد نقطة دخول رئيسية من أجل الحد من الفقر.

13- قامت وزارة الاقتصاد والتجارة بحساب مؤشر الحرمان المضاعف يقارن بين التنمية الاقتصادية للمجتمعات الريفية على أساس العوامل السبعة للحرمان: الدخل والديموغرافية والمساعدة الصحية والتعليم والظروف المعيشية والموقع. وبشكل عام، تقع المناطق الأكثر حرماناً في أجزاء الوسط الشرقي والوسط الغربي من مولدوفا التي تحد ترانسنيستريا، بينما تقع المناطق الأقل حرماناً في المناطق الواقعة في أقصى الشمال والجنوب والجنوب الشرقي.

14- **التنمية البشرية ومؤشرات التمايز بين الجنسين.** تعد مولدوفا وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2006 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بلداً ذا تنمية بشرية متوسطة. ويأتي ترتيب مولدوفا 114 من بين 177 بلداً في العالم، وتبلغ درجة مؤشر التنمية البشرية 0.694 وهي تعد أدنى من المتوسط الإقليمي لكمنولث الدول المستقلة وأوروبا الشرقية. ولا يظهر مؤشر التمايز بين الجنسين أي تفاوت في التنمية البشرية بين الرجال والنساء وتبلغ قيمته 0.692 مقارنة بقيمة مقياس مؤشر التنمية البشري البالغ 0.694،

[4] كانت الفئة الرئيسية الأخرى هي الأسر الريفية التي يترأسها المتقاعدون ويبلغ معدل الفقر بينهم 27 في المائة. بالمقارنة، بلغت معدلات الفقر للموظفين الريفيين غير الزراعيين وأصحاب المشروعات الريفية غير الزراعية 9 في المائة وصفر في المائة على التوالي. تقرير الفقر وأثر السياسات، وزارة الاقتصاد والتجارة، 2006.

أي 99.7 من قيمة مؤشر التنمية البشرية. ويُظهر مؤشر التمايز بين الجنسين تفاوتاً بسيطاً فيما يتعلق بالتنمية البشرية للنساء والرجال من حيث العمر المرتقب ومعدلات التعليم حيث يكون أداء النساء أفضل. ومن بين الدول التي حصلت على قيمة لمؤشر التمايز بين الجنسين والبالغ عددها 136 جاء ترتيب مولدوفا في المرتبة 85.

15- تُظهر مقاييس التنمية البشرية أن المناطق الريفية أدنى من المناطق الحضرية من حيث: التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية بنسبة 5 في المائة؛ والعمر المرتقب بأربع سنوات؛ وتعد نسبة الإنفاق على التعليم والصحة أقل نسب الاستهلاك الأسري. ولكن لا يبدو أن هناك بعداً للتمايز بين الجنسين للفقر الريفي. وبشكل عام، فإن 34.5 في المائة من الأسر تترأسها النساء بالمقارنة مع 65.5 في المائة يترأسها الرجال. وفي المناطق الريفية، كان تفشي الفقر المطلق والشديد في عام 2005 بين الأسر التي يرأسها الرجال 38.8 في المائة و23.0 في المائة على التوالي بينما كانت الأرقام للأسر التي تترأسها النساء أدنى بقليل حيث بلغت 36.8 في المائة و21.2 في المائة على التوالي. وعلى الرغم من الحاجة إلى المزيد من البحوث، يبدو أن السبب وراء تدني معدلات الفقر قليلاً بين الأسر الريفية التي تترأسها النساء هو حصول هذه الأسر على التحويلات والخروج من القطاع الزراعي إلى قطاع الخدمات الذي يدفع أجوراً أفضل.[5]

16- **الفقر الريفي وتحديث الاقتصاد الريفي.** يعود السبب وراء استمرار تفشي الفقر الريفي والارتفاع البسيط الأخير فيه إلى عدد من العوائق الجارية التي تحد من عملية التحديث المربح للاقتصاد الريفي في مولدوفا: وتشتمل على ما يلي:

(i) **الحصول على الأراضي.** كما ذكرنا فإن برنامج تخصيص/توزيع الأراضي قد تعطل فعلياً وما زالت حوالي 50 في المائة من الأراضي الزراعية تحت إدارة المشروعات واسعة النطاق التي توفر فرص عمل محدودة. من ناحية أخرى، وفي العديد من الحالات يحد حجم المزارع الخاصة الأصغر والبالغة 1.5 هكتار من قدرتها على الإنتاج المجدي تجارياً. وسيتطلب تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الزراعي المترافقة مع توزيع فوائده على نطاق واسع تنفيذ الإجراءات الكفيلة بدعم زيادة عدد المزارع ذات الحجم الكافي لتقديم الإنتاج إلى السوق والخروج من فخ الكفاف.

(ii) **التقنيات والخدمات.** لم تتأقلم التقنيات الزراعية والخدمات الإنتاجية المتوفرة بشكل كامل مع متطلبات الأنظمة الزراعية الأصغر حجماً. وبالفعل هناك طلب محدود من صغار المزارعين لتحفيز ذلك لأن التقنيات والخدمات الملائمة في ظل الظروف الحالية باهظة الثمن. وتزيد هذه الحلقة المفرغة من حدة فخ الكفاف ولابد من كسرها من خلال إيلاء أهمية أكبر للعوائق المحددة في المقاطع التالية.

(iii) **الخدمات المالية.** تحسنت الظروف التي كانت سائدة بعد الاستقلال والتي تميزت بندرة الإقراض الزراعي متوسط الأجل، وقد لعب الصندوق دوراً إيجابياً في ذلك، إلا أن صغار المزارعين ما زالوا محرومين من العمل ورأس المال. ولا تشجعهم هذه الظروف على تطوير مشروعاتهم على المدى الطويل. ولابد من تطوير أدوات جديدة لملء هذا الفراغ وتحقيق متطلبات المصارف التجارية المتشددة للحصول على الضمانات.

[5] في عام 2000، كانت نسبة 22.4 في المائة من النساء تعمل في الزراعة وانخفضت هذه النسبة إلى 13.6 في المائة بحلول عام 2005.

(iv) **الأسواق.** لابد من اتخاذ قرارات التنمية المستدامة فيما يتعلق بالتقنيات وخدمات الدعم الزراعي ومنها الخدمات المالية. وكما ذكر آنفاً، ما زالت عملية تحديد وتطوير أسواق ما بعد الأسواق السوفييتية والقدرة على الوصول إليها غير مستقرة وتحتاج إلى المزيد من العمل لمعالجة الوضع لا سيما فيما يتعلق بضبط الجودة.

(v) **تمكين صغار المزارعين.** يعد تنظيم المزارعين هاماً لأنه وسيلة لبناء القدرات التقنية، وتحقيق الكفاءة ومنها الشفافية في توريد المدخلات والتسويق، وتخفيف الخطر الحالي المتمثل في انعدام دور المنتجين في تحديد الأسعار وذهاب الفوائد الاقتصادية لجهات فاعلة أخرى في سلاسل القيمة.

(vi) **الاقتصاد الريفي غير الزراعي.** أدى الانهيار الاقتصادي الذي رافق الاستقلال إلى تحويل مولدوفا كلها إلى ريف. وازداد سكان الريف كنسبة من مجموع السكان من 56.4 في المائة في عام 1993 إلى 61.4 في المائة في عام 2005 مما يعكس خسارة فرص العمل في المناطق الحضرية. وستتطلب عملية تشجيع ظهور المزارع الصغيرة إلى المتوسطة الحجم المجدية تجارياً تقليص عدد السكان في مجال الزراعة. وبالتالي ستتطلب التنمية الزراعية المستدامة التي تحد من الفقر في مولدوفا استيعاب العمالة الزائدة إما في المناطق الحضرية أو من خلال الدعم التكميلي للاقتصاد الريفي غير الزراعي.

(vii) **المنظور الاجتماعي الاقتصادي.** أدى إفقار المناطق الريفية في مولدوفا والهجرة الداخلية والخارجية المترتبة على ذلك إلى زيادة تشتيت الديموغرافيا الريفية المترافق مع مغادرة عدد غير متجانس من الشباب النشيطين اقتصادياً. ولن يتطلب تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة التي تحد من الفقر أخذ القضايا الاقتصادية بعين الاعتبار فحسب وإنما توجيه الدعم الإنمائي أيضاً إلى تلك الشرائح من فقراء الريف الذين، استناداً إلى هذا الدعم، سيصبحون في موقع يمكنهم من القيام بالتزام طويل الأمد للبقاء في الاقتصاد الريفي.

(viii) **الهجرة والتحويلات.** تشير التقديرات إلى أن حوالي ثلث سكان مولدوفا قد هاجروا إلى الخارج بحثاً عن فرص العمل.[6] وازدادت التحويلات بشكل ثابت منذ عام 1993 وتُقدر الآن بأنها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تراوح بين 25 و30 في المائة. وتستخدم هذه التدفقات المالية الكبيرة بشكل رئيسي للاستهلاك وقد غذت النمو الاقتصادي الجزئي للبلد خلال الست إلى السبع سنوات الماضية، ولكنها أصبحت أحد العوامل الرئيسية وراء التضخم وأدت إلى ارتفاع سعر العملة المحلية مما يجعل المنتجات المولدوفية أقل قدرة على التنافس دولياً. إن الاعتماد على التحويلات يُعرّض البلد للخطر المتمثل في أن انخفاض الدخول قد يؤدي إلى زيادة حادة في معدلات الفقر على المستوى الوطني إذا ما انخفضت معدلات هذه التحويلات.

[6] تتراوح التقديرات المتعلقة بمعدلات الهجرة من مولدوفا إلى الخارج من 000 600 إلى أكثر من 1 مليون نسمة.

باء – السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي

السياق المؤسسي الوطني

17- تعد **وزارة الزراعة والصناعات الغذائية** الوكالة الحكومية المنفذة للمشاريع التي يدعمها الصندوق. وتضم الوزارة أقساماً معنية بالمهام التنظيمية والإدارية والدعم التقني ومراقبة الإنتاج والتصنيع الزراعي في جميع أنحاء البلد. وتركز الوزارة على صياغة السياسات وعلى التخطيط وتصميم البرامج الإنمائية. ولكن بسبب القيود المالية تتوفر لديها قدرة محدودة على التنفيذ أو المراقبة أو تنسيق البرامج الإنمائية وتقييم أثرها الفردي والتراكمي.

18- تعد **وزارة المالية** الممثل الرسمي للمقترض وهي مسؤولة عن إدارة المساعدات الإنمائية الدولية كلها وتنسيق عملية إعداد إطار الإنفاق المتوسط الأمد، وتعمل بشكل وثيق مع وزارة الشؤون الخارجية والاندماج الأوروبي ووزارة الاقتصاد والتجارة فيما يتعلق بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وبتنفيذ ورصد وثيقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر. وتعد **وزارة الاقتصاد والتجارة**، التي كانت الوكالة الرئيسية المعنية بصياغة وثيقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحديد برنامج العمل السياساتي المتعلق بها، المؤسسة المسؤولة عن تنسيق تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية.

19- **المصارف التجارية ومؤسسات التمويل الصغري.** يوجد حالياً 16 مصرفاً تجارياً يعمل في مولدوفا 15 منها في المناطق الريفية (بشكل رئيسي من خلال إقراض أصحاب المبادرات). وتسيطر أكبر ستة مصارف على القطاع المصرفي وهي تمتلك 77 في المائة من مجموع الأصول و80 في المائة من مجموع الودائع و63 في المائة من مجموع رأس المال. وعلى الرغم من كونه قطاعا حيوياً فإن قطاع المصارف التجارية فشل في تعبئة موارد طويلة الأمد مما يجعل الاقتراض المتوسط والطويل الأمد صعب المنال وباهظ الثمن بالنسبة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتم حالياً تمويل القروض الممتدة لأكثر من عام من خلال الجهات المانحة الدولية. أما التمويل الصغري فيتم توفيره من خلال شبكة من جمعيات الادخار والائتمان. وتوجد مؤسستان للتمويل الصغري وهما Procredit وMicroinvest.

الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

20- يتمثل برنامج عمل السياسة الإنمائية لمولدوفا في ثلاث وثائق: (i) وثيقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛ (ii) خطة العمل المشتركة للاتحاد الأوروبي ومولدوفا؛ و(iii) الخطة الإنمائية الوطنية.

21- **وثيقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر.** توضح وثيقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر الاستراتيجية الحالية للحكومة للحد من الفقر حتى عام 2015. وتتمثل السياسات الرئيسية بما يلي: (أ) التنمية المستدامة الموجهة اجتماعياً؛ (ب) إعادة إدماج ترانسنيستريا في البلد؛ و(ج) الاندماج الأوروبي. وتتمثل الأهداف المتوسطة الأمد لوثيقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر بما يلي: (i) النمو الاقتصادي المستدام والشامل؛ (ii) الحد من الفقر وعدم المساواة وزيادة مشاركة الفقراء في التنمية الاقتصادية؛ (iii) تنمية الموارد البشرية. وهدف الوثيقة هو تحسين الظروف المعيشية للفقراء ومساعدة الأسر والأفراد من أجل تخفيف فقرهم من خلال تطوير العمالة الصغيرة وخلق فرص العمل الإضافية ومساعدة المجموعات المعرضة للخطر اجتماعياً.

22- **خطة العمل المشتركة للاتحاد الأوروبي ومولدوفا.** استناداً إلى الأولويات المحددة في وثيقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر، صاغ الاتحاد الأوروبي ومولدوفا وثيقة استراتيجية قطرية تغطي الفترة 2007–2013. وسيتم تقديم مساعدة الاتحاد الأوروبي في هذه الفترة من خلال أداة الجوار والشراكة الأوروبية التي أصبحت الآلية المستخدمة لتقديم الدعم من الاتحاد الأوروبي إلى البلدان الشريكة المشمولة في سياسة الجوار الأوروبية. وتتمثل أهداف برنامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومولدوفا بما يلي: (i) تعميق التعاون السياسي الخاص بالسياسة الخارجية والأمن؛ (ii) المساعدة في ايجاد تسوية لقضية ترانسنيستريا؛ (iii) تشجيع النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ويترجم برنامج تأشيري وطني للفترة 2007–2010 هذه الأهداف إلى دعم أولوي لثلاث فئات استراتيجية مترافقاً مع برنامج تأشيري مالي يبلغ حوالي 210 ملايين يورو لما يلي: (i) التنمية الديمقراطية والتسيير الجيد؛ (ii) الإصلاحات التنظيمية وبناء القدرات الإدارية؛ و(iii) الحد من الفقر والنمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالحد من الفقر والنمو الاقتصادي، من المتوقع أن يركز البرنامج التأشيري الوطني على تطوير توفير الخدمات عالية الجودة وتحسين الحصول عليها، وعلى تحديث البنية الأساسية وتحسين أنظمة الحدود والجمارك.

23- أصدرت الحكومة مؤخراً الخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2008–2011 وعدتها وثيقة التخطيط الاستراتيجية المحلية الرئيسية على المدى المتوسط. ولا تقدم الخطة الإنمائية الوطنية أية اتجاهات استراتيجية جديدة ولكنها تهدف إلى مساعدة الحكومة على توحيد الوثائق السياساتية والأولويات الحالية (بشكل رئيسي وثيقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية وخطة العمل المشتركة للاتحاد الأوروبي ومولدوفا) وتوحيد الموارد المالية (من خلال إطار الإنفاق المتوسط الأمد) الضرورية لتنفيذها.

24- أعدت الحكومة أيضاً، كجزء من إطار سياستها الإنمائية، عدداً من الوثائق الاستراتيجية القطاعية وإحداها للقطاع الزراعي. وتمت الموافقة على استراتيجية الحكومة الجديدة للزراعة للفترة من عام 2006 إلى 2015 في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2006 وفقاً للقرار 1199. وتتمثل أهدافها بما يلي: (i) زيادة الإنتاج ذي القيمة المضافة؛ (ii) زيادة المنتجات الزراعية المصنعة؛ (iii) زيادة جودة وتنافسية المنتجات الزراعية؛ (iv) تمكين المنتجات الزراعية المولدوفية من الوصول إلى الأسواق العالمية؛ (v) العمل من أجل المحافظة على الدخول الزراعية عند 85 في المائة من متوسط الدخل الوطني أو أعلى من ذلك. وتشتمل المهام المحددة من أجل تحقيق هذه الأهداف ما يلي: زيادة سنوية قدرها من خمسة إلى سبعة في المائة من الإنتاج الزراعي؛ والتركيز على السلع ذات القيمة المضافة؛ وزيادة كلية قدرها 20 في المائة في المنتجات الزراعية المصنعة؛ وزيادة سنوية قدرها 10 في المائة في الإنتاج الزراعي العضوي. وتحدد الاستراتيجية ثماني آليات لمعالجة المهام المتعلقة بالأهداف وهي: التنسيق مع الإطار القانوني المعني للإتحاد الأوروبي؛ والتحديث الزراعي من خلال البحوث والتطوير؛ والاستفادة من مبادرة وتنافسية القطاع الخاص؛ والتعاون وإدماج الإنتاج والتصنيع والتسويق؛ وتجميع الأراضي؛ وتحسين المقاييس والترخيص؛ وتطوير البنية الأساسية المرتبطة بالإنتاج؛ والتنمية الزراعية البيئية. وقد وافقت الحكومة مؤخراً على مسودة مفهوم استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في مولدوفا، وهي عبارة عن وثيقة سياساتية التوجه تبني على الاستراتيجية الزراعية السابقة؛ وعند الانتهاء من إعدادها والموافقة عليها ستحل محل الاستراتيجية السابقة.

25- تتوافق وثيقة الاستراتيجية الزراعية إلى درجة كبيرة مع المداخلات الجارية والمستقبلية التي يدعمها الصندوق نظراً إلى تركيزها على تحسين جودة الإنتاج الزراعي والتصنيع من أجل زيادة تنافسية الإنتاج الزراعي في مولدوفا وبالتالي رفع الدخول الزراعية من خلال إنتاج وتسويق المنتجات ذات القيمة المضافة. وسيركز البرنامج المستقبلي للصندوق، كما هو موضح في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، على تقديم المساعدة في هذا المجال.

التنسيق والمواءمة

26- بذلت مولدوفا مؤخراً جهوداً جادة لتقوية التنسيق الوطني للبرامج الممولة من الخارج. وتتكامل هذه الجهود مع الجهود المبذولة من مجتمع المانحين للتنسيق بينهم. وتقع مسؤولية الإشراف الكلي على تنسيق ومواءمة المساعدة الإنمائية الرسمية على عاتق مكتب النائب الأول لرئيس الوزراء، ويعمل بالتنسيق مع وحدة جذب وتنسيق المساعدة التقنية الخارجية في وزارة الاقتصاد والتجارة. وعلى اعتبار أن الصندوق عضو غير مقيم ضمن فريق الأمم المتحدة القطري إلا أنه شارك بنشاط في الجهود المشتركة مثل التقييم القطري المشترك للأمم المتحدة وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ووقعت جميع الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية ومنها الصندوق على إطار الشراكة الإنمائية وتُعقد اجتماعات دورية برئاسة المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان التنسيق بين الوكالات. وتتكامل البرامج القطرية التي يمولها الصندوق بشكل كامل مع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

27- تعمل البرامج الجارية للصندوق (مشروع إعادة تحفيز الزراعة وبرنامج تنمية الأعمال الريفية) بالتنسيق الوثيق مع البرامج الأخرى الممولة من الجهات المانحة الأخرى والتي تضم مشروع خدمات الاستثمار الريفي الذي يموله البنك الدولي، ومشروع تطوير الأعمال الزراعية الذي تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبرنامج الخدمات الاستشارية للأعمال الذي يموله البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. وقد عززت هذه الشراكات على المستوى التنفيذي علاقات الصندوق مع الجهات المانحة الأخرى. ويتعاون الصندوق مع البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير في القضايا المتعلقة بالقطاع المصرفي التجاري، ومع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وشبكة المواطنين للشؤون الخارجية في مجال توفير المساعدة التقنية القيّمة إلى المقترضين الباحثين عن قروض ممولة من الصندوق، وقد أدى ذلك إلى تفادي التداخل وسهل الترتيبات على الوكالات المنفذة والمستفيدين المستقبليين من البرامج.

ثالثاً – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد

ألف – النتائج السابقة والأثر والأداء

28- منذ عام 1999، موّل الصندوق ثلاثة مشاريع في مولدوفا بمساهمة قدرها 35.5 مليون دولار أمريكي وهي: برنامج تنمية التمويل الريفي والمشروعات الصغيرة بقيمة 8 ملايين دولار أمريكي؛ ومشروع إعادة تحفيز الزراعة بقيمة 14.5 مليون دولار أمريكي؛ وبرنامج تنمية الأعمال الريفية بقيمة 13 مليون دولار أمريكي. وقد أغلق برنامج تنمية التمويل الريفي والمشروعات الصغيرة، بينما ما زال مشروع إعادة تحفيز الزراعة نافذ المفعول، وأصبح برنامج تنمية الأعمال الريفية جارياً في يوليو/تموز 2006 حيث بدأ التنفيذ الآن. وكما هو الحال مع البلدان الأخرى في المنطقة، يركز البرنامج القطري على توفير

منتجات الخدمات المالية الريفية الهامة بالنسبة إلى المجموعة المستهدفة من الصندوق المترافقة مع المساعدة التقنية التكميلية وتقديم الدعم إلى تنمية المشروعات الريفية.

29- على الرغم من عدم خضوع أي من المبادرات التي يمولها الصندوق في مولدوفا للتقييم فإن الصندوق بذل جهوداً فعالة لتحليل تجربة التنفيذ من خلال الاستعراضات الدورية التي تضم استعراض منتصف المدة وتقرير استكمال برنامج تنمية التمويل الريفي والمشروعات الصغيرة، والعمل الوثيق مع الحكومة والجهات المانحة الأخرى التي تعمل في القطاع الزراعي والوكالات المنفذة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باعتباره المؤسسة المتعاونة وذلك من أجل استنباط التجارب التنفيذية وتحديد الدروس المستفادة. وقد أُستخدمت هذه الدروس والتجارب لإعادة توجيه المشاريع والبرامج الجارية وتحسين تصميم العمليات المستقبلية للصندوق.

30- يسير تنفيذ المشاريع والبرامج الجارية في مولدوفا وفقاً لأهداف التقييم وبشكل عام يعد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية ضمن حدود الأهداف الزمنية. فقد انتهى تنفيذ أول تدخل للصندوق في مولدوفا، برنامج تنمية التمويل الريفي والمشروعات الصغيرة، وفقاً للبرنامج الزمني وتم صرف القرض. ويعد معدل الصرف للبرنامجين الجاريين اللذين يمولهما الصندوق أعلى بنسبة 83 في المائة من متوسط الصرف على مستوى الصندوق للبرامج المماثلة.

31- أسس مشروع تنمية التمويل الريفي والمشروعات الصغيرة – وهو المشروع المغلق الوحيد في مولدوفا الذي استفاد من تقرير الإنجاز – 16 جمعية ادخار وائتمان وفرت التمويل على شكل صناديق إقراض لصالح خمس جمعيات إضافية بحيث عمت الفائدة المباشرة 000 3 أسرة. وتم تأسيس 385 مشروعاً صغرياً، وتمكين الغالبية العظمى من أعضاء جمعيات الادخار والائتمان من تحقيق الاستقرار المادي وتحسين سبل عيشهم. وقد ساعد صندوق تنمية المشروعات الصغيرة في تطوير حوالي 411 مشروعاً ريفياً وخلق 000 6 فرصة عمل إضافية. وقد أظهرت المشروعات التي تلقت الدعم من المشروع معدلات نمو وصلت إلى 9 في المائة سنوياً مما يشير إلى أداء تنفيذي صحيح وقدرة على الاستدامة. إضافة إلى ما سبق، تمكن برنامج تنمية التمويل الريفي والمشروعات الصغيرة من تحسين الخدمات الزراعية وإيصال عدد كبير من سكان الريف إلى الأسواق بحيث أصبح بإمكانهم الحصول على الخدمات المتنوعة الأفضل التي تقدمها المشروعات التي حصلت على الدعم من برنامج تنمية التمويل الريفي والمشروعات الصغيرة.

باء – الدروس المستفادة

32- تضم أهم الدروس المستفادة إلى الآن من خبرة الصندوق في التنفيذ ما يلي:

(i) **أهمية إقامة الشراكات.** من أجل الحصول على الحد الأقصى من النتائج والأثر لابد من توريد المساعدة الإنمائية التي تحد من الفقر في سياق بناء اقتصاد ريفي تنافسي موجه للسوق، ويستحوذ هذا الطلب على إقامة الشراكات ضمن إطار استراتيجي مشترك على أهمية كبرى. ويتكامل هذا التوجه مع تطوير أوجه التآزر مع الجهات المانحة والممولة الأخرى في القطاع الزراعي مما يوفر فرصة لإعطاء أهمية ملحوظة لتوريد الخدمات المالية والتقنية لتخفيف الفقر الريفي. وبينما استند برنامج الصندوق حتى الآن إلى الشراكات التنفيذية، إلا أن على الصندوق التركيز على

إقامة الشراكات الرسمية وترتيبات المشاركة في التكاليف مع الجهات المانحة الأخرى (بما فيها البنك الدولي والوكالة السويدية للتنمية الدولية ووكالات الأمم المتحدة) التي تعمل في مجال التنمية الريفية والزراعية.

(ii) **الخدمات المالية الريفية فعالة إذا تكاملت مع أنشطة دعم أخرى.** يوجد طلب كبير على منتجات التمويل الريفي وتتوافق معدلات استرداد القروض الجيدة مع الخدمات الريفية المستدامة. وتتطلب عملية تنمية المشروعات الناجحة تمكين أصحاب الأعمال الريفية من خلال المعلومات والتنظيم الوصول إلى خدمات دعم وأسواق أفضل. وينجم عن رعاية المشروعات الريفية المجدية خلق فرص عمل لفقراء الريف الذي بدوره يتمتع بأثر مضاعف قوي على الاقتصاد الريفي. وتعد النهج المختلفة، مثل المساعدة التقنية التكميلية المقدمة بالترادف مع الخدمات المالية الريفية وتحليل سلاسل القيمة وتشجيع تأسيس الجمعيات الأهلية، أدوات مفيدة في هذا المجال.

(iii) **تلعب التحويلات دوراً هاماً في الاقتصاد الريفي.** لقد أكدت الدراسات التي قام بها الصندوق والجهات المانحة الأخرى الأهمية الكبرى للتحويلات في دعم الأسر الريفية. وقد قدرت بعض الدراسات أن التحويلات تشكل 65 في المائة كحد أقصى من دخول أسر المهاجرين. وتتوفر الفرصة الآن لتطوير الخدمات المالية التي تتوجه للتحويلات لاستقطاب الأموال للاستثمار وخلق المشروعات في المناطق الريفية.

(iv) **يعد الاستهداف تحدياً ولا بد من جعله أكثر فعالية.** لقد توقف الحد من الفقر، وبالفعل بدأ الفقر يزداد قليلاً في المناطق الريفية حيث يقطن غالبية فقراء الريف في مولدوفا. وعلى الرغم من تنوع منتجات الخدمات المالية المتوفرة في مولدوفا اليوم، فإن المجموعات الأكثر فقراً وعرضة للخطر لم تستطع الحصول على الخدمات المالية الريفية بأسلوب مستدام. ويتوجب على برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وبرامج الاستثمار المستقبلية تصميم الاستراتيجيات الكفيلة بتعميم فوائد البرامج على المجموعة المستهدفة مباشرة من أجل معالجة ما سبق.

(v) **التمايز بين الجنسين.** تعد النساء مجموعة نشيطة اقتصادياً في المناطق الريفية وهن يشكلن حالياً حوالي 25 في المائة من المتقدمين الناجحين في الحصول على القروض من برنامج الصندوق. وتشير الخبرة إلى أن النساء يواجهن بالتحديات المستندة على التمايز بين الجنسين في مرحلة تأسيس المشروعات أكثر من مواجهتهن لها أثناء مرحلة تطوير العمل. ولابد من أن تأخذ برامج الاستثمار المستقبلية للصندوق هذه التحديات بعين الاهتمام ولابد من أن يوفر أصحاب الأعمال المساعدة الموجهة إلى النساء.

رابعاً – الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

ألف – ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري

33- يعد الصندوق من أهم الجهات الفاعلة في توفير الخدمات المالية الريفية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مولدوفا. وتقدر الحكومة وشركاؤنا مهمة الصندوق. والأكثر أهمية أنهم يقدرون خبرة الصندوق في دعم الجهود الرامية إلى تخفيف الفقر في البلد.

34- يتفق الهدف الاستراتيجي لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وأهدافه مع الاستراتيجية الشاملة للصندوق وهو يستند على الميزة النسبية للصندوق في تطوير الخدمات المالية الريفية الملائمة في مولدوفا ويعكس الحاجة إلى معالجة المعوقات الحالية للحد من الفقر الريفي. ويستدعي الحد من الفقر الريفي على المدى الطويل تشجيع قيام اقتصاد ريفي متنوع وتنافسي. ونظراً لأهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الريفي، فإن الاستمرار في إعادة هيكلة القطاع يعد أمراً حيوياً.

35- من المتوقع أن تشتمل العوامل الرئيسية في إعادة الهيكلة ما يلي: تحديد وتطوير الأسواق الزراعية التي تعمل بكفاءة؛ والتركيز على الإنتاج الزراعي المرتفع القيمة؛ واتخاذ الإجراءات لتحسين جودة الإنتاج؛ واستمرار ظهور المزارع الأسرية الخاصة على اعتبارها وحدة الإنتاج الأساسية؛ واستمرار انتقال السكان إلى خارج الزراعة الأولية وتحقيق التوازن من خلال الحوافز من أجل المحافظة على العدد الكافي من السكان النشيطين اقتصادياً في قوة العمل الزراعية؛ وتقديم الدعم التكميلي من أجل تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد الريفي غير الزراعي. ومن المتوقع أن تشتمل العوامل المساهمة فيما يتعلق باعتبارات البيئة السياساتية على الإجراءات الشاملة لتحسين بيئة العمل؛ والحوافز لتوجيه التحويلات إلى الاستثمارات والاستهلاك؛ واستقطاب التأييد للسياسات الاجتماعية، مثل دعم الرفاه الاجتماعي والتعليم، الموجهة نحو إحياء المجتمع الريفي الفعال اقتصادياً والمترابط اجتماعياً والمحافظة عليه.

باء – الأهداف الاستراتيجية

36- تلتزم الحكومة، كما هو موضح في وثيقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر وفي الخطة الإنمائية الوطنية والاستراتيجية الزراعية، بمكافحة الفقر من خلال خلق فرص العمل وتطوير المشروعات. وبالتالي، وبالتوافق مع الإطار الاستراتيجي للصندوق، يتمثل الهدف الاستراتيجي الكلي لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الاستمرار في تطوير اقتصاد السوق الريفي الذي يحد من الفقر ويستند إلى الأعمال الزراعية وغير الزراعية التي تمتلكها وتديرها الأسر وذلك من خلال هدفين استراتيجيين.

37- **الهدف الاستراتيجي 1:** إنشاء روابط تسويقية لتمكين فقراء الريف من توليد الدخل من خلال تقديم الدعم لسلاسل القيمة للسلع التنافسية، ومنها خدمات تطوير الأعمال وجمعيات المنتجين، وتحقيق مقاييس الجودة العالمية في الإنتاج والتصنيع والتغليف.

38- **الهدف الاستراتيجي 2:** تشجيع الحصول على المجموعة الكاملة من الخدمات المالية الملائمة والمعممة مع تركيز خاص على المنتجات التي تدعم المجموعات الأكثر عرضة للخطر والأفقر في المناطق الريفية.

جيم – فرص الابتكار

39- في سياق تحقيق برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لأهدافه الاستراتيجية، ستتم متابعة عدد من الابتكارات التي تضم ما يلي:

40- **خدمات التمويل الريفي.** سيدعم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية تجربة وتطوير المنتجات وآليات التسليم الجديدة التي تضم: (i) توفير خدمات التمويل الريفي والأدوات الموجهة بشكل محدد إلى أكثر المجموعات عرضة للخطر (التي استطاعت الحصول على القروض الصغيرة فقط من خلال انتسابها إلى جمعيات الادخار والائتمان)؛ (ii) تطوير الأدوات المرتبطة بخدمات التمويل الريفي من أجل تسخير القدرة الكامنة للتحويلات والتخفيف من المخاطر المتزايدة للتغير المناخي (انظر الفقرتين 41 و43 أدناه)؛ (iii) البحث عن بدائل لمتطلبات الضمانات المطلوبة للقروض التجارية (تعد عثرة أساسية في وجه المستفيدين الباحثين عن قروض). وسيقوم الصندوق، بالشراكة مع الجهات المانحة الأخرى ذات الأولويات المشتركة، بالبحث عن أساليب للتأثير على سياسات خدمات التمويل الريفي من أجل دعم الإقراض المناصر للفقراء.

41- **تسخير التحويلات ومهارات المهاجرين.** سيدعم الصندوق مبادرة تجريبية ممولة بمنحة وذلك لجذب التحويلات لاستخدامها في الأنشطة الاستثمارية في المناطق الريفية. وسيكون الهدف من هذا الابتكار ما يلي: (i) ربط التحويلات بالخدمات والمنتجات المالية لتشجيع استخدامها في تطوير المشروعات؛ (ii) إقامة الشراكات مع المؤسسات المالية في كل من مولدوفا والبلدان المستضيفة للمهاجرين من أجل تطوير الخدمات المالية المناصرة للمهاجرين؛ (iii) تشجيع تحويل وإعادة استخدام المهارات والقدرات التي حصل عليها المهاجرون من خلال عملهم في الخارج.

42- **الوصول إلى الأسواق وتنمية المشروعات.** استناداً إلى الابتكارات في مجال خدمات التمويل الريفي والمشاركة الأهلية، سيبحث البرنامج الذي يموله الصندوق في مولدوفا عن الفرص التي تمكن استخدام نهج سلاسل القيمة المناصرة للفقراء لربط صغار المنتجين وأصحاب المشروعات الصغيرة بالجهات الفاعلة الأخرى في سلسلة التوريد. وسيساعد ذلك على تطوير الآليات الأكثر استدامة لتوريد الخدمات وتوفير منافذ السوق القيّمة لفقراء الريف.

43- **تقييم أثر التغير المناخي.** تواجه مولدوفا ظواهر مناخية تزداد حدة وتكراراً قد تكون مرتبطة بالتغير المناخي. ويؤثر التآكل والجفاف والفيضانات على فقراء الريف والمجموعات الأكثر عرضة للخطر بأسلوب غير متوازن. وسيُنفذ الصندوق مداخلات الممولة بمنح بالشراكة مع المؤسسات المعنية لتحسين قدرات المجموعات المستهدفة على المواءمة من خلال: (i) تطوير المنتجات المالية للمساعدة على تخفيف المخاطر المناخية (ومنها التأمين ضد مخاطر الطقس)؛ (ii) تقوية قدرات إدارة المخاطر للجهات الفاعلة في سلاسل القيمة؛ (iii) البحث عن الخيارات من أجل إدخال التقنيات الرامية إلى تخفيف تعرض المنتجين لمخاطر التغير المناخي. وسيتم فيما بعد تعميم العناصر الناجحة في هذه البرامج الممولة بمنح في قروض الصندوق المستقبلية.

دال – استراتيجية الاستهداف

44- تتمثل نقطة انطلاق الاستهداف في سياق الهدفين الاستراتيجيين في الاستهداف الجغرافي وتحليل سلسلة القيمة للسلع والخدمات الريفية التي أظهر التقييم أنها تتمتع بأسواق قائمة أو محتملة وبروابط سابقة قوية مع فقراء الريف. وسيتم ترتيب سلاسل السلع التي ستنال الدعم على أساس مؤشر مضاعفة سلاسل القيمة.[7] وسيوفر المؤشر تقديراً رقمياً للدخل السنوي التراكمي الذي يحصل عليه الفرد العادي ضمن المجموعة المستهدفة كنتيجة مباشرة للاستثمارات التي يدعمها الصندوق. وبالتالي سيوفر مؤشر مضاعفة سلاسل القيمة تقييماً نسبياً للاستثمارات في سلاسل السلع المختلفة فيما يتعلق بالدخول الناتجة عن الروابط التسويقية السابقة من أجل صغار المنتجين الريفيين والعمال الريفيين.

45- ستتكون المجموعة المستهدفة للأنشطة المندرجة تحت الهدفين الاستراتيجيين المذكورين في الأعلى من فقراء الريف عند خط الفقر المطلق أو تحته الذين يريدون تأسيس أو تطوير المشروعات الزراعية وغير الزراعية. وستُعطى الأولوية إلى: (i) المناطق ذات التجمعات الكبيرة من الأسر الريفية الفقيرة التي حددها مؤشر الحرمان المضاعف المذكور سابقاً؛ (ii) الأسر الفتية أو الشباب. وكما هو متبع دائماً تعد قضايا التمايز بين الجنسين قضايا شاملة تؤخذ بعين الاهتمام في تحديد المجموعة المستهدفة.

46- سيكون الاستهداف مباشراً. وسيُستخدم نموذج المسح الأسري لوزارة الاقتصاد والتجارة لتحديد مدى إيفاء المتقدمين بطلبات المساعدة الممولة من الصندوق للمعايير الموضحة في الفقرة السابقة فيما يتعلق بالفقر والتمايز بين الجنسين والشباب وحجم المشروعات. وسيتم دعم الأسر أو الأفراد الذين يحققون المعايير وفقاً للأهداف الاستراتيجية السابقة من خلال تقديم الخدمات المالية والروابط التسويقية الملائمة.

هاء – الصلات السياساتية

47- ستتعلق الروابط السياساتية الرئيسية بين تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وأهداف الحكومة للحد من الفقر الموضحة في وثيقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر بما يلي: (i) زيادة حصول المجموعات المستهدفة من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على خدمات التمويل الريفي لا سيما فيما يتعلق بتطوير بدائل مقبولة لتحقيق المتطلبات الحالية للضمانات (لدعم الهدف الاستراتيجي الأول) وتشجيع استخدام التحويلات لأغراض الاستثمار؛ (ii) تشجيع الإجراءات الكفيلة بربط المجموعات المستهدفة من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بالأسواق بأسلوب يتمتع بالكفاءة والتنافسية والاستدامة وكذلك القضايا المتعلقة بمنح التراخيص ومقاييس الجودة (لدعم الهدف الاستراتيجي الثاني)؛ (iii) إدخال الإجراءات لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الزراعية وغير الزراعية والتي تضم تسهيل البيئة التنظيمية وتشجيع البيئة المالية الداعمة لتأسيسها ونموها (لدعم الهدف الاستراتيجي الثاني)؛ (iv) رفع مستوى الوعي المتعلق بالتغير المناخي وأثره على سبل عيش الفقراء وأنظمتهم الإنتاجية.

48- ترتبط قضية الحصول على المياه بطبوغرافية مولدوفا واعتمادها على الري بالمضخات. ويعد تركيب وصيانة هذه الأنظمة باهظ التكاليف (تشير تقديرات وزارة الزراعة والصناعات الغذائية إلى الحاجة إلى

[7] يعد برنامج تنمية الأعمال الريفية رائداً في تطبيق منهجية المؤشر المضاعف لسلاسل القيمة التي سيتم تعديلها في البرامج الاستثمارية المستقبلية في مولدوفا استناداً إلى التجارب التنفيذية.

980 مليون دولار أمريكي من أجل ري 000 150 هكتار إضافي) ولابد من المزيد من الدراسات لتحديد مدى استدامتها. لذلك يعمل الصندوق بنشاط لتطوير الشراكات مع الجهات المانحة الأخرى التي قد تتوفر لديها الموارد للدخول إلى هذا القطاع الفرعي (على الرغم من أن البنك الدولي لم يتقدم بمداخلة كبيرة حتى الآن فإن مؤسسة التحدي الألفي تفكر في وضع تركيز على الري). وكما ورد سابقاً في هذه الوثيقة، ما زالت هناك حاجة لكميات كبيرة من الموارد لإعادة هيكلة القطاع الزراعي. ونظراً للقيود المالية التي تواجه الحكومة، فمن الصعب توقع زيادة ملحوظة في تخصيص التمويل للزراعة والتنمية الريفية. وسيستمر الصندوق في التركيز على تطوير الشراكات والعمل مع الحكومة لضمان استمرار استفادة القطاع الفرعي من التمويل الإنمائي الملائم.

خامساً – إدارة البرنامج

ألف – إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

49- ستُجرى مراجعة سنوية لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ابتداءً من عام 2009 حيث سيتم تنظيم حلقة عمل لمدة يوم واحد بحضور الموظفين من وحدة تنفيذ البرنامج المجمعة وفريق إدارة البرنامج القطري والمسؤولين الحكوميين، وممثلي المجتمع المدني، بما فيهم أعضاء المجموعات المستهدفة من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية وموظفو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والصندوق. وستعد شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تقريراً عن التقدم المحرز في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لعرضه في الاجتماع بحيث يحتوي على معلومات حول التحليل المؤسسي والقطاعي السنوي تحت إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ويلقي الضوء على الإنجاز المحرز في سياق نظام إدارة النتائج والأثر للصندوق ومن خلال صحيفة قضايا البرنامج القطري وتقارير وضع المشروع. وسيولى أداء الصندوق فيما يتعلق ببناء الشراكات اهتماماً خاصاً أيضاً.

50- ستستفيد عملية رصد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية من التعاون الوثيق مع مكتب النائب الأول لرئيس الوزراء وفريق الأمم المتحدة للتنسيق وذلك في سياق الهندسة التنسيقية التي التزمت بها الحكومة والجهات المانحة لتحقيق النتائج الموضحة في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيتم تطبيق مؤشرات النتائج والإنجاز لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الموضحة في الذيل الثالث على المشاريع التي يمولها الصندوق المصممة والمنفذة خلال فترة تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

باء – إدارة البرنامج القطري

51- ستتم إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية عبر فريق البرنامج القطري المكون من مدير البرنامج القطري ومساعد البرنامج ومستشار قانوني ومسؤول عن القروض في روما، ومدير حافظة المؤسسة المتعاونة ومدير وحدة تنفيذ المشروع المجمعة ومكتب النائب الأول لرئيس الوزراء ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. وكجزء من استراتيجية الصندوق الشاملة، من المتوقع مستقبلاً القيام بالإشراف المباشر على المشاريع والبرامج في مولدوفا. وسيستمر الصندوق في دعم وحدة تنفيذ المشروع المجمعة وتطويرها على اعتبارها مسؤولة عن تنفيذ وإدارة البرنامج القطري للصندوق. ولا يوجد مشاريع في خطر لأن الأداء التنفيذي كان أكثر من مقبول للحافظة كلها.

جيم – الشراكات

52- يفضل الصندوق ما يلي: (i) الخيارات التي تسمح ببناء الأنظمة في سياق تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم الأسرية الزراعية وغير الزراعية والمجدية تجارياً التي تحقق فرص عمل أكبر ودخولاً أعلى لفقراء الريف من الرجال والنساء؛ (ii) العمل على هذه الخيارات مع جهات ممولة ووكالات أخرى ضمن إطار التوجيه الكلي من وثيقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر والخطة الإنمائية الوطنية وفقاً للاستراتيجية الشاملة الجديدة للصندوق واستراتيجيات الشركاء المختلفين. وفي المجالات الأخرى ذات الأهمية للصندوق، مثل سياسة تخصيص الأراضي، سيعتمد الصندوق على الشراكات مع الجهات المانحة (البنك الدولي وغيره) التي تعالج هذه القضية السياساتية حالياً مع الحكومة.

53- تشتمل خيارات الشراكة الظاهرة ما يلي:

(i) استمرار دور الصندوق في تطوير خدمات وأدوات التمويل الريفية لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم الزراعية وغير الزراعية الموجهة نحو الحد من الفقر الريفي بأسلوب يتكامل مع البرامج الجارية للبنك الدولي، وتطوير ترتيبات المشاركة في التكاليف مع المنظمات الأخرى بما في ذلك بنك التنمية لمجلس أوروبا؛

(ii) المساعدة في تحقيق نتائج إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وبشكل خاص ما يتعلق منها بتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتدريب المهني والشباب؛

(iii) تقديم الدعم لتطوير السوق ومنظمات المزارعين والخدمات المالية في سياق المبادرات المستقبلية التي سيمولها البنك الدولي وغيره، مع ضمان التنسيق مع برامج السلامة الغذائية التابعة للمفوضية الأوروبية.

دال – الاتصالات وإدارة المعرفة

54- سيساهم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا في تحقيق أهداف برنامج إدارة المعرفة في شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وستُطور الشعبة الأدوات الضرورية لإعداد التقارير حول الدروس المستفادة الناتجة عن مشاريع الصندوق والجهات المانحة الأخرى من أجل تنفيذ وثيقة استراتيجية النمو الاقتصادي والحد من الفقر والخطة الإنمائية الوطنية. وسيتم توفير الدعم لإدارة المعرفة أيضاً من خلال المبادرات الإقليمية التي تركز على بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثاً التابعة للشعبة. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لتنظيم المعرفة المحرزة في مجال التمويل الريفي وسلاسل القيمة للسلع والخدمات وبناء قدرات مجموعات المزارعين لمعالجة قضايا التحرر التجاري وأثرها على أصحاب الحيازات الصغيرة الفقراء وأصحاب الأعمال الريفية غير الزراعية. وسيشتمل البرنامج القطري لمولدوفا على دراسة، هي الآن في مرحلة التخطيط، لتحليل أثر نهج دعم قطاع التمويل الريفي وتطوير سلاسل القيمة وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وخلق فرص العمل من أجل تحقيق الحد المستدام للفقر الريفي. وستؤثر الدروس المستفادة من هذه الدراسة على تصميم البرامج المستقبلية في مولدوفا. وستحتوي المبادرات الجديدة خلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على نشاط منفصل مخصص من أجل إعداد التقارير حول المشاكل المواجهة والإجراءات المتبعة لتصحيح الفشل الممكن في الأداء، وذلك كجزء من نظام الرصد والتقييم.

هاء – إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

55- يحدد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء المخصصات السنوية لفترة تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج وبلغت مخصصات السنة الأولى حوالي 4.11 مليون دولار أمريكي وذلك استناداً إلى درجة أداء القطاع الريفي البالغة 4.05 (انظر الجدول 1). وفي إطار الدورة الأولية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (2007–2009) يتوقع الصندوق توفر 13.51 مليون دولار أمريكي تقريباً لإقراض مولدوفا مع توفر مبلغ مماثل لبرنامج الإقراض الثاني الممتد لفترة ثلاث سنوات والذي يغطيه برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية (2010–2012)، بحيث يبلغ المجموع الكلي 26.5 مليون دولار أمريكي تقريباً.[8] وسيستخدم هذا المبلغ لتطوير برنامج واحد من المتوقع أن يمتد على مدى دورتي نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء والتي يغطيهما برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الذي سيقدم في عام 2008. وسيعمل الصندوق أيضاً على تطوير برنامجين على الأقل ممّولين من خلال المنح وذلك من أجل: (i) تثبيت وتطوير القدرات المحتملة لأدوات وخدمات التمويل الريفي الابتكارية في جذب التحويلات؛ (ii) التوصل إلى فهم أفضل للتغير المناخي والحد من التعرض لمخاطره.

[8] تخضع المخصصات من نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء إلى مراجعة سنوية ويجب أن تُعّد هذه المبالغ تأشيرية فقط.

الجدول 1

حساب المخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

للسنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المؤشرات *درجات القطاع الريفي*		*السنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية*
ألف **(i)**	الإطار السياسي والقانوني للمنظمات الريفية	3.80
ألف **(ii)**	الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية	3.75
باء **(i)**	الحصول على الأراضي	4.40
باء **(ii)**	الحصول على المياه لأغراض الزراعة	3.00
باء **(iii)**	الحصول على البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد	3.50
جيم **(i)**	الشروط التمكينية لتطوير الخدمات المالية الريفية	4.75
جيم **(ii)**	المناخ الاستثماري للأعمال الريفية	4.00
جيم **(iii)**	الحصول على المدخلات الزراعية ودخول أسواق المنتجات	3.75
دال **(i)**	الحصول على التعليم في المناطق الريفية	6.00
دال **(ii)**	التمثيل	4.75
هاء **(i)**	تخصيص الموارد العامة للتنمية الريفية وإدارتها	3.67
هاء **(ii)**	المساءلة والشفافية والفساد في المناطق الريفية	3.22
	مجموع الدرجات المجمعة	48.59
	متوسط الدرجات المجمعة	**4.05**
	درجة المشاريع المعرضة للخطر (2006)	6
	درجة تقييم السياسات والمؤسسات الوطنية (2006)	3.50
	الدرجة القطرية	4.62
	المخصصات السنوية (بدولارات الولايات المتحدة)	**4 108 319**
		(2007)

56- يقدم الجدول الثاني سيناريوهات للتمويل التأشيري، ويظهر أن المخصصات الكلية لمولدوفا قد تنخفض بنسبة 20 في المائة (لتصل إلى 3.3 مليون دولار أمريكي) أو ترتفع بنسبة 6 في المائة (إلى 0.4 مليون دولار) استناداً إلى الأداء.

الجدول 2

العلاقة بين مؤشرات الأداء ودرجة تقييم البلد

سيناريو التمويل	*تقييم المشروعات المعرضة للمخاطر (+/- 1)*	*درجة تقييم أداء القطاع الريفي (+/- 0.3)*	*النسبة المئوية لتغيُّر مخصصات البلد بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن السيناريو الأساسي*
الحالة الافتراضية الدنيا	5	3.75	20-
الحالة الأساس	6	4.05	0
الحالة الافتراضية العليا	6	4.35	6

واو – المخاطر وإدارة المخاطر

57- يتمثل الخطر الرئيسي في الضعف الأساسي والمستمر للاقتصاد في مولدوفا في مواجهة الصدمات الخارجية. وينبثق هذا الضعف من اعتماد البلد على الاستيراد لا سيما في مجال الطاقة والمواد الخام للصناعة والصناعات التحويلية، المترافق مع عدم استقرار أو عدم الوصول إلى أسواق التصدير. ونظراً لمهمة الصندوق واستراتيجيته الشاملة لا يستطيع الصندوق القيام بالكثير داخل البلد للحد من الخطر المرتبط بالاستيراد. ولكن ستضم الإجراءات المخصصة لإدارة الخطر المرتبط بالتصدير من أجل تحقيق الإنتاج الريفي الذي يحد من الفقر الدعم من أجل القيام ببحوث السوق وتطويرها وزيادة كفاءة الأعمال فيما يتعلق بالمواد الأولية حيث تتمتع المناطق الريفية في مولدوفا بميزة نسبية وضمان تحقيق جودة الإنتاج وفق المقاييس الدولية، وبشكل خاص المقاييس الأوروبية. ولا بد من ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي قد أعطى مولدوفا وصولاً تجارياً أكبر إلى الأسواق الأوروبية من خلال برنامج النظام العام للمعاملة التفضيلية، وقد أعلن أنه يعمل من أجل احتمال منح تفضيل تجاري مستقل لها.

58- ينشأ خطر ثان من حقيقة أن تعميم الأدوات المالية الجديدة المقترحة في الاستراتيجية سيتطلب توجيه الإقراض إلى المستفيدين من خلال نظام المصارف التجارية في مولدوفا والمؤسسات المالية الأخرى المشاركة التي وافقت عليها الحكومة والصندوق. من ناحية أخرى، يعد التعميم حيوياً لتفادي التشوهات غير المستدامة في الأسواق المحلية المالية الناتجة عن أي نهج يتضمن المؤسسات والإجراءات الموازية، إلا أنه يتطلب التوافق مع أنظمة قطاع التمويل في مولدوفا وبشكل خاص مواءمة ظروف المجموعة المستهدفة مع متطلبات الضمانات في المؤسسات المقرضة الحالية. ويوفر تصميم برنامج تطوير الأعمال الريفية الذي يموله الصندوق عدداً من البدائل للضمانات التقليدية تتمثل في عقود المحاصيل والإنتاج الحيواني المستقبلي، والرهن الأول للأرض بصك ملكية، وعقود تأجير المعدات، وكتب اعتماد غير قابلة للإلغاء. ويوفر برنامج تطوير الأعمال الريفية المخصصات المحددة من أجل تطوير البدائل للضمانات والتكامل مع المبادرات التي تمولها الجهات المانحة الأخرى. وستأخذ البرامج المنبثقة أثناء فترة تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بعين الاعتبار الخبرة المكتسبة من برنامج تطوير الأعمال الريفية وتقييم الخيارات مثل إعادة تمويل الحوافز المقدمة إلى المؤسسات المالية المشاركة، وتوفير رأس المال للمشروعات، والملاءمة بين الأدوات المالية واستثمارات التحويلات.

59- وكما ورد أعلاه، لا توجد طبقة وسطى كبيرة في مولدوفا مما يشير إلى غياب الاستثمارات المتوسطة الحجم في الاقتصاد. وقد تكون التكاليف العامة الحالية المطبقة على الاستثمارات في مولدوفا وقدرات صغار المستثمرين عوامل مساهمة. ولذلك مضامين على تطور الاقتصاد ككل ولكن الجهود الحكومية المبذولة في إصلاح القطاع العام ومن خلال البرامج التي تمولها الجهات المانحة (مثل برنامج العتبة لمؤسسة التحدي الألفي الذي يركز على تقوية المساءلة والشفافية لدى الحكومة) تشير إلى تفهم هذه المشكلة والتزام واضح بمعالجتها.

COSOP consultation process

I. The Process

1. The COSOP consultative process included the following steps:

   a. **Planning of the COSOP development process**: An initial COSOP formulation plan was prepared in December 2006 with a tentative timelines for the studies, activities, workshops and terms of reference and budget required.

   b. **Establishment of a Country Programme Management Team (CPMT)**:[9] A CPMT was established in early 2007, with a group of key stakeholders both within IFAD and at country level to provide guidance and feedback when required during the entire cycle of COSOP design and implementation.

   c. The in-country component of the CPMT consisted of representatives from the Ministries of Agriculture and Food Industry and Finance, as well as representation from the Office of the Deputy Prime Minister (responsible for donor coordination), key external development agencies, civil society organizations involved in rural development and resource persons.

	Organization/Unit	Name	Position
IFAD Headquarters & Project Unit			
1.	Near East & North Africa Division, Programme Management Department, IFAD	Pietro Turilli	Country Programme Manager
2.	Near East & North Africa Division, Programme Management Department, IFAD	Mylene Kherallah	Regional Economist
3.	Controller's Office, Loans and Grants Unit, IFAD	Stefania Cappai	Loans Officer
4.	Office of the General Counsel, IFAD.	Charles Forrest	Legal Counsel
5.	Near East & North Africa Division, Programme Management Department, IFAD	Nicole Hervieu	Programme Assistant
6.	Consolidated Programme Implementation Unit – IFAD Programmes, Chisinau, Moldova	Ion Russu	Director
Civil Society Organizations			
6.	Agroinform (NGO)	Aurelia Bondari	Director
7.	National Agency for Rural Development	Constantin Ojog	Executive Director
Government			
8.	Ministry of Agriculture and Food Industry	Ion Perju	Director Policy Department
9.	Ministry of Finance	Elena Matveeva	Head, External Financing & Debts Division
10.	Office of the Deputy Prime Minister	Felicia Precop/ Lucretia Ciurea/ Viorel Girbu	Specialist (Ms. Precop later replaced by Ms. Ciurea and Mr. Girbu)
Donor Community			
11.	The World Bank	William Sutton	Economist
12.	The World Bank	Pierre-Olivier Colleye	Task Manager
13.	United Nations Development Programme (UNDP)	Aliona Niculeta	Programme Officer
14.	European Commission	Speranta Olaru	Project Manager
Cooperating Institution			
15.	United Nations Office for Project Services (UNOPS)	Omer Zafar	Senior Portfolio Manager
Resource Persons			
16.		Doina Nistor	Consultant
17.	CPIU-IFAD	Alla Guban	Programme Analyst

   d. **Poverty Study:** In 2007, following an initial mission by the IFAD Country Programme Manager and lead consultant, a gender sensitive Poverty Study was initiated in-country in collaboration with the CPMT. This Poverty Study was used as a baseline document to enable IFAD to better understand the nature and dynamics of poverty in rural Moldova.

   e. **Issues and Options Document:** In January 2007, an Issues and Options Document was prepared and used as the basis for a consultative process with

[9] CPMT membership is expected to evolve over time. Efforts are being made to include beneficiary group and private sector (enterprise) representation to participate in the COSOP implementation review efforts.

Government and the CPMT, presenting a 'way forward' which was validated in the course of an e-mail consultation process (*informal listserve*). In the Issues and Options paper, a series of options were presented describing IFAD's experience and lessons learned in the Moldovan portfolio, the proposed focus areas for the future programme, and the potential areas for collaboration with other donors. The proposed options included: (i) continuing IFAD's established role in developing new rural financial services; (ii) assisting the realization of UNDAF (specifically with regard providing opportunities for youth development); (iii) providing support to market development; and (iv) designing and financing regional development agencies. Comments were received from several Government and CPMT representatives approving the approach proposed, suggesting to limit the scope of the proposed IFAD approach and indicating the need to integrate the National Development Plan (which was beginning to be developed at national level). These recommendations were accepted and form the basis of the COSOP formulation exercise which was begun following the review of the Issues and Options document by the CPMT.

f. **Preparation and Finalization of the Draft COSOP:** In December 2006, March, May and October 2007, the COSOP development team undertook in-country consultations with the focal points in Government, project staff, selected civil society organizations and donors to review: (i) lessons learned from past experience in the provision of rural financial services in Moldova; (ii) policy and institutional challenges facing IFAD and the other stakeholders concerned with rural development; and (iii) the future challenges facing the rural development agenda in Moldova, and the future focus of the IFAD-financed country programme. Several versions of the draft COSOP were shared with CPMT and senior Government representatives and revisions carried out based on comments in April and June 2007. The draft COSOP was finalized and submitted on 26 September 2007 for review by Government, the CPMT and the wider donor community active in Moldova. The comments received were again mainly related to the sharpening of the COSOP's focus, and the need to ensure alignment with the ongoing strategy development process which is bringing about the development of the NDP as well as an Agricultural Development Strategy.

g. **COSOP Consultative Workshop:** A COSOP development team held a series of consultations from 1 October to 12 October 2007 on the draft COSOP with Government, CPMT, the UN Country Team, the wider donor community and civil society organizations. A COSOP Workshop was then held in Chisinau on 12 October 2007 in which all stakeholders were invited to participate in a consultative process to confirm in-country ownership of the COSOP and the proposed programme pipeline. Government representatives from the Ministries of Agriculture, Finance and the Deputy Prime Minister's Office attended the workshop and, while supporting the overall COSOP approach, provided comments on: (i) the proposed project pipeline, querying the availability of resources over the COSOP period; and (ii) clarifications concerning the phasing of the EGPRSP vis-à-vis the NDP.

h. **In-house Reviews and Approval**: The draft COSOP was reviewed within IFAD by a Near East and North Africa Division peer review, a PDMT review and OSC review in September and October 2007.

i. **Endorsement of the COSOP by Government**: Formal Government endorsement of the revised COSOP will be sought in October/November 2007.

j. **Executive Board Review**: The COSOP will be submitted to the Executive Board for review in December 2007.

Country economic background

Moldova

Land area (km^2 thousand) 2005 1/	33
Total population (million) 2005 1/	4.21
Population density (people per km^2) 2005 1/	128
Local currency	
Moldovan Leu (MDL)	

GNI per capita (USD) 2005 1/	930
GDP per capita growth (annual %) 2005 1/	7
Inflation, consumer prices (annual %) 2005 1/	13
Exchange rate: USD 1 = MDL	11.2285

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1999-2005 1/	-0.3
Crude birth rate (per thousand people) 2005 1/	11
Crude death rate (per thousand people) 2005 1/	12
Infant mortality rate (per thousand live births) 2005 1/	14
Life expectancy at birth (years) 2005 1/	68
Number of rural poor (million) (estimate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2005 1/	2.16
Female labour force as % of total 2005 1/	48
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2005 1/	92
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2005 1/	n/a
Nutrition	
Daily calorie supply per capita	n/a
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2004 2/	0
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2004 2/	3
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2005 1/	7 a/
Physicians (per thousand people	3 a/
Population using improved water sources (%) 2004 2/	92
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a
Population using adequate sanitation facilities (%) 2004 2/	68
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2005 1/	12
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2005 1/	55 a/
Food production index (1999-01=100) 2005 1/	116
Cereal yield (kg per ha) 2005 1/	2 952
Land Use	
Arable land as % of land area 2005 1/	56
Forest area as % of total land area 2005 1/	10
Irrigated land as % of cropland 2005 1/	14 a/

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2005 1/	2 917
GDP growth (annual %) 1/	
2000	2.1
2005	7.1
Sectoral distribution of GDP 2005 1/	
% agriculture	17
% industry	24
% manufacturing	17
% services	58
Consumption 2005 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	16
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	93
Gross domestic savings (as % of GDP)	-8
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2005 1/	1 091
Merchandise imports 2005 1/	2 312
Balance of merchandise trade	1 221
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2005 1/	-854
after official transfers 2005 1/	-242
Foreign direct investment, net 2005 1/	199
Government Finance	
Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2005 1/	2
Total expenditure (% of GDP) 2005 1/	n/a
Total external debt (USD million) 2005 1/	2 053
Present value of debt (as % of GNI) 2005 1/	70
Total debt service (% of GNI) 2005 1/	8
Lending interest rate (%) 2005 1/	19
Deposit interest rate (%) 2005 1/	13

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, World Development Indicators database CD ROM 2007
2/ UNDP, Human Development Report, 2006

COSOP results management framework

Country strategy alignment	Key results			Institutional / Policy objectives
EGPRSP Objectives and Targets	**Strategic objectives**	**Outcome indicators**	**Milestone indicators**	**Policy dialogue agenda**
To move from the current state of remittance based, consumption- led growth to investment and locally based import substituting and export led growth Development of farmer group strategies for more efficient access and use of information, markets, inputs and production opportunities To move towards European integration defined as the consistent implementation of common European values and standards, living standards and economic development models	**SO 1** Establishing market linkages for the rural poor through support of competitive commodity value chains, including market research and development, business development services, producer associations and the achievement of international quality standards in production, processing and packaging.	50% of enterprise borrowers include convergence measures with international and especially EU standards 25% of volume of IFAD-supported SME products and services should be destined to the export market 25% of farmers participating in liberalization initiatives (that farm less than 10 ha of land) 50% of loans approved by PFIs include convergence criteria with EU standards	25 producer organizations participating in negotiations and training 70% of new SMEs supported by the programme are registered outside Chisinau	Inclusion of small-scale farmer concerns in implementation of trade agreements Develop regulatory framework for producer associations
Targets Annual economic growth of between 5 -10% Reduce population with a daily income of less than US$2.15 from 39.8% in 2002, to 28.0% in 2006, 23.0% in 2010 and 18.0% in 2015.	**Baseline data** Per capita rural adult annual income US$576 in 2005.			
Poverty and inequality reduction, and increased participation of the poor in economic development Using remittances as a potential	**SO 2** Promoting access to a full range of appropriate and mainstreamed financial services with a particular emphasis on	1800 rural households accessing credit, especially women and young farmers and off-farm entrepreneurs	600 on and off farm enterprises expanded or established 1100 loans provided	Increasing access to rural financial services through alternatives to conventional collateral requirements Associated changes in the

source of development finance Emphasis on private sector development and an enabling, deregulated business environment To develop non-farm activities in rural areas To increase SME contribution to economic growth	products directed towards supporting the most vulnerable and poor groups in rural areas.	50% of PFIs with provision for start-up loans. Revenue of enterprises increased by 10% 50% of rural SMEs supported by the programme reporting improved profitability 50% of PFIs open new bank branches in rural areas 75% of RFS borrowers open a bank account with a PFI	to family-owned rural businesses (of which) 300 loans provided to women headed rural businesses 1200 new full time equivalent jobs created 15 value chains analysed and supported 25 supply contracts established 2500 smallholders reporting incremental assets	regulatory framework for rural savings and loans Reducing bottlenecks for access to land sufficient for commercially viable family farm enterprises
Targets Annual economic growth of between 5 -10% Reduce population with a daily income of less than US$2.15 from 39.8% in 2002, to 28.0% in 2006, 23.0% in 2010 and 18.0% in 2015.	**Baseline data** In rural areas in 2005 absolute poverty incidence of 36% and extreme poverty incidence of 21% GDI 0.692 in 2006 Per capita rural adult annual income US$576 in 2005. While over 60% of the population live in rural areas, rural lending represents some 40% of the commercial banks loan portfolio out of which 20% is for agriculture. 40% of Moldovan children under 18 y.o. live either with 1 or no parents. 27% of rural children between 5 and 9 years live in extreme poverty.			

Key file 1: Rural poverty and agricultural / rural sector issues

Priority Areas	Affected Group	Major Issues	Actions Needed
Agricultural productivity and profitability	All farmers, but especially smaller, fragmented farms	High-risk production environment due to: (i) incomplete farm restructuring, (ii) limited access to market and to agro-industry, (iii)low quality production; (iv) limited numbers of processing enterprises; and (v) poorly organized marketing chains and marketing information. Weak backward and forward linkages between farming and rural economy Demographic imbalances due to emigration of younger rural people, depleting the ratio of the potentially economically active to the rural population as a whole, leading to a subsistence/consumption rather than medium/long term investment environment and social/poverty problems among under-18 age groups	Stimulate demand for and supply of high quality agricultural production at all points along the commodity chain Stimulate development of rural processing and value adding businesses Create effective linkages of small producers to private sector sources of technical support and market outlets/quality control, Assist farmers in developing a market approach to their production, derived from links with entities in produce supply chains Land consolidation, through sale or rental of farm land. Training for wholesalers, processors, input suppliers and farmers Incentives for family-based farming enterprises
Employment opportunities	All poor rural people	Little off-farm employment opportunities in rural areas Workforce under-skilled and severely underemployed Reduction in incomes from wage employment	Small and medium enterprise development/creation with resulting increase in jobs and family income. Diversification into off-farm/non-farm enterprises Develop skills for under-skilled workforce
Rural finance	All poor rural people, and rural business entities	Rigid and inappropriate collateral requirements Reluctance of commercial banks to extend mid to longer term credit to small farmers Failure to mobilize savings/remittances for investment and lack of medium term deposits Absence of a banking culture among farmers	Medium & long-term on-lending funds to be made available for production and investment credit to be made available to smallholders and SMEs; More innovative financial products to be offered by banks to overcome collateral difficulties. Reorientation of remittance use from consumption to investment New law on lease finance Improved physical and procedural capacity of financial institutions to engage in rural financial services
Market Access and Support services for private business	Entrepreneurs (existing and potential formal and non-formal)	Lack of clear signals for price, quality and quantity of rural produce Government supported/sponsored monopolies controlling marketing of key agricultural produce. Poor business conditions due to over-regulation. Lack of commercially viable technical, financial, managerial and informational support services appropriate to market-oriented agricultural growth Poorly developed private markets Limited ability for producers to respond to market opportunities Poorly developed supply chain services	Identify opportunities for expansion of markets, for local sale and for export Development of network of rural business service providers, capable of supplying range of services Assist farmers to organise and engage with supply chain entities Diversification into higher value crops whose market is not controlled by the monopolies. Guillotine Law to reduce outdated and unnecessary business regulations.

Key file 2: Organizations matrix (strengths, weaknesses, opportunities and threats [SWOT] analysis)

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/ Threats	Remarks
Office of the Deputy Prime Minister	Ensures liaison with donor community. Responsible for overall coordination of all external assistance.	Lack of operational capacity to ensure adequate monitoring and evaluation of agreed upon indicators. Unclear lines of responsibility vis-à-vis line ministries involved in donor coordination & policy development.	Strong commitment by the Deputy Prime Minister's Office to manage external assistance and coordinate official development assistance inflows. Roles and responsibilities of other ministries.	Principal institution for overall aid coordination, although the roles and responsibilities vis-à-vis other Gov't institutions remains to be clarified.
Ministry of Finance	Familiarity with IFAD policies and procedures. Qualified technical staff.	Limited budget. Excessive focus over short term budgetary constraints.	Focus on provision of incremental rural finance. Weak appreciation for the need for investment in capacity building.	Principal institution for rural finance initiatives under the COSOP
Ministry of Agriculture and Food Industry	Field presence. Qualified technical staff. Excellent CPIU staff.	Limited budget. Unbalanced skill-mix. Limited understanding of requirements of market economy. Lack of staff to meet village level support requirements.	Scope for improvement with training and improved skills mix. Needs to move to commercial orientation.	Principal sponsor non-finance agricultural and rural development activities foreseen under the COSOP
Ministry of Economy and Commerce	Policy development capacities. Familiarity with donor requirements. Focus on remittances issues.	Limited budget. Coordination with other ministries. Lack of operational capacity to ensure adequate monitoring and evaluation of agreed upon indicators	Focus on policy development and donor coordination. Strong commitment by the donor community to align interventions with the EGPRSP.	Principal institution for EGPRSP development and implementation.
Private entrepreneurs	Good affinity with programme approach. Field presence. Link with Commonwealth of Independent States and other markets.	Old regulations may impede entry. Competition from protected public enterprises. Limited access to capital. Limited management skills.	Government policy in favor of privatization of public enterprises. Cumbersome licensing procedures impede entry.	Major actors in execution of civil works contracts and in agro-services and agro-industry.
NGOs and other service providers	Local presence. Familiarity with programme context.	Limited number with requisite skills and experience. Weak resource base.	Some capacity for beneficiary organization and training. Limited capacity and experience to	Potential contractors for business services, loan access, equity

	Previous involvement in development programmes. Social acceptability.	Narrow focus.	meet programme requirements.	leveraging, organization, training and information campaigns.
Farmer organizations	Local initiative.	Limited management capacity. Limited access to information and technical support. Dependent on donor funds.	Tendency for control by ex state farm manager/leader. The programme can create conditions to enable the emergence of new entrepreneurs. Can influence policy.	The programme needs to promote self-governance and sustainability of these organizations, along with opportunities for new entrepreneurs.
Participating Financial Institutions	Relatively well-developed financial sector with CBs and MFIs. High NBM supervision standards. Excellent loan recovery rates.	Still relatively fragmented sector with a large number of financial institutions. NBM pressure towards consolidation could lead to difficulties with smaller financial institutions. Overall relatively conservative attitude towards rural/agribusiness lending still prevalent.	Cautious but expanding interest in expanding lending and exploring business opportunities in rural/agribusiness sector. New law on leasing will allow expansion. Increasing PFI activity in small loans.	The programme will build upon successful track record of past IFAD interventions in working with PFIs in expanding rural lending.
Marketing: NGOs, MEPO, CAMIB	Focus on priority constraint.	Limited experience. Lack of management capability. Reliance on foreign funding.	Potential for making MEPO sustainable serving private entrepreneurs based on fee-for-service principle.	There is a potential for MEPO to become a service provider under the programme.

Key file 3: Complementary donor initiative / partnership potential

Funding Agency	Nature of Programme	Programme Coverage	Current Status	Complementarity / Synergy Potential
World Bank	Rural Investments Support Project II (RISPII) Possibility of forthcoming country assistance strategy (end 2007) laying the basis for a new rural development project covering competitiveness and access to export markets and a new road network recovery programme	National	On-going	Strong potential for complementary finance in rural areas. Depending on final country assistance strategy (end 2007), potential for complementary finance and action with respect to export markets for rural products and synergy on rural infrastructure and agroprocessing and advocacy of necessary associated policy change.
EU	EU-Moldova Action Plan	National	On-going	Strong potential for collaboration in regulatory environment and private sector and economic development initiatives and advocacy of necessary associated policy change.
EBRD	Supporting private sector development in finance, infrastructure and SMEs.	National	On-going	Strong potential for leverage of financing for investment programmes with a particular focus on SMEs who would engage with IFAD's target group
EU/ European Neighbourhood and Partnership Instrument	Support to regulatory environment, poverty reduction and economic growth	National	€209.7 between 2007-2010	Medium potential for complementary finance for regional development and up-grading of Moldovan quality control to meet European standards
DFID	Regional Assistance Plan	National	2004 – 2007	Strong potential for

				cooperation on governance issues and creating enabling business environment
JICA	Leasing of agricultural Equipment	National	On-going	Complementary finance for rural investment.
SIDA	Co-financing RISP Support for governance, social inclusion and economic growth	National	Ending 2005 Ongoing	Complementary support
USAID	Private Farmers Assistance Program (PFAP) Private Farmers Commercialization Program (PFCP) Land Privatization Support Program (LPSP) Bizpro – Small and Medium Enterprise Development Agri-business Development Program (ADP) Millennium Challenge Corporation Threshold Programme	National	End 2005 On-going Ongoing Ongoing Ongoing	Potential for learning from experience Complementary support for SME growth in rural areas. Support for anti-corruption efforts, enhanced transparency and accountability in Government
UNDAF	• Governance and Participation, Regional and Local Development	National	Ongoing 2007-2011	Complementary potential in regional economic policy, microfinance and market-based vocational training,
UNICEF	• Demographic and Health Survey (MICS)	National	Ongoing	Survey to derive benchmarks for anchor indicators.

Key file 4: Target group identification, priority issues and potential response

Typology	Poverty Levels And Causes	Coping Actions	Priority Needs	COSOP Response
Subsistence-oriented and small-scale surplus farmers	**Moderate to severe** Post privatization diminution and fragmentation of farms Erratic and insecure markets. Lack of market information and knowledge Little availability of medium or long-term capital for on-farm investment Poor state of commercial infrastructure (commercial and government services) raises production and transaction costs	Informal land lease and sale of land under duress for low prices Production, surplus sold or bartered immediately after harvest Migration to urban areas and abroad in search of wage employment Subsistence level farming only with little relationship to markets and most produce self consumed Formation of family based information and production groups	Accessible means for efficient land consolidation and development of efficient land market Access to technical and marketing information and opportunities Appropriate, production-oriented rural financial services and instruments. More business orientation of farmers	Finance for improved technology and business practises training for farmer groups Loan funds and TA to encourage commercial banks and MFIs to operate in rural areas, and to lend on medium-terms to rural producers Supply chain analysis and linkage to farm communities SME development to improve market off-take.
Un and underemployed rural population, including landless people	**Moderate to severe** Loss of employment opportunities after break up of Soviet Union Lack of diversification and differentiation in the rural economy Lack of entrepreneurial activity in rural areas	Forced rural people into farming in order to survive Migration to urban areas in search of wage employment Some nascent SMEs operating below capacity and under capitalized	Better part and full-time employment and income-earning opportunities. Greater diversification of rural economy. Enhanced opportunities for on and off-farm rural SMEs to be established and grow, offering more employment.	Development of new financial instruments and complementary finance to encourage commercial banks to operate in rural areas and to lend to farm and off-farm SMEs. On and off-farm employment opportunities increased as a result of increased SME capacity, following regulatory reforms, increased access to working, medium and long-term capital and supply chain initiatives linked to market access and development. Enhanced opportunities for micro and small enterprise establishment and operation

Typology	Poverty Levels And Causes	Coping Actions	Priority Needs	COSOP Response
Poor Rural Women	**Moderate to severe** Often de-facto head of households with absent male family members employed in non rural occupations or abroad.	Subsistence level farming Seasonal employment when available Sometimes remittances from family and relatives in formal employment	Greater opportunities for wage employment off-farm. Better access to rural finance. Improved access to market information and supply chains	Mainstreaming with respect to the various activities and benefits listed above Specific involvement rural SME development
Poor Rural Youth and Young Families At Risk	**Severe** Loss of one or both parents due to migration or family breakdown Lack of access to education and training Relatively poor status Inexperience	Some subsistence farming Low-grade seasonal employment Social transfers	Education and training Better targeted social transfers Specific organizations for youth and young families at risk	Specific support to development of rural financial instruments, vocational training and associations to encourage sustainable emergence of young farmers and off-farm entrepreneurs and enhance employability